فوق الطاولة

د. سعد بساطة

دروس إدارية نتعلمها من الساحرة المستديرة!

نظرية الألعاب يتم تطبيقها في صلب علوم الإدارة؛ ولعل ما يحصل في المونديال الآن من مفاجآت مدهشة للكرة المستديرة؛ يمكن أن يعطينا بضعة دروس في هذا المجال.

توجد الألعاب حولنا في كل مكان: فالسباقون وهم يناورون وسط الزحام المروري يلعبون لعبة قيادة، وتُجار الصفقات وهم يقدمون العروض يلعبون لعبة مزادات، وعندما تتفاوض شركة مع إحدى النقابات العمالية على أجور العام المقبل فإنهما تلعبان لعبة تفاوض، وسعر رقائق الذرة في السوبر ماركت تحدده لعبةٌ اقتصاديةٌ. هي جولة قصيرة داخل عالم نظرية الألعاب الرائع، وهو مجال جديد يحلّل كيفية مُمارسة الألعاب بطريقة عقلانية. فيمكن لنظرية الألعاب إلقاء الضوء على كل شيء؛ بدءاً مِن التجمّعات الاجتماعية، مروراً بعمليات صنع القرار، وانتهاءً بالاستراتيجيات الناجحة لممارسة ألعاب الورق.

نبدأ بملاحظة جنسيات لاعبي الفرق: لنستنتج أنه حتى الكرة لم تنجُ من العولمة!

ننتقل لدرس مستفاد من مباراة المغرب وإسبانيا بكأس العالم: من أهم عوامل الهزيمة الاستخفاف بالخصم والاتكاء إلى التاريخ وعدم قراءة الواقع بشكل صحيح وعدم دراسة نقاط القوة والضعف فليس كل ما يحفظه الطالب يفهمه وتأتي الاختبارات بما لا تحتويه الكتب! أما استقالة مدرب الفريق الألماني فهو تحمّل للمسؤولية؛ وبمثابة اعتراف بتقصيره.

نلاحظ: العرب كلهم يتباهون بفوز المغرب على إسبانيا: نذكر المثل الشعبي القائل «القرعة تتباهى بشعر بنت خالتها»!

الطبل غُطي على النايات: لابد من الإشارة إلى أن هوجة كأس العالم تطغي على تطورات أخرى مفصلية وحساسة جداً تحدث في منطقتنا حالياً!

التنبؤ بحركات الخصم: نجح حارس مرمى المنتخب الكرواتي دومينيك ليفاكوفيتش ببراعة في صد ٣ ركلات ترجيح، وكأنه يعرف أين سيسدد اليابانيون ركلاتهم مسبقاً، وهو ما دفعنا للسؤال: كيف عرف مكان تسديد الركلات؟ الاعتماد على توقّعات محلّلي الأداء الذين يتابعون لاعبي الفرق المنافسة في الدوريات التي يلعبون فيها، ويتعرفون على الزاوية التي دائماً أو غالباً ما يسددون فيها ركلات نقطة الجزاء.

الأعظم يمكن أن يخف أداؤه: ضيّع ليونيل ميسي، أفضل لاعب في العالم في العقد الأخير وكلتي جزاء في تاريخ كأس العالم، بالطبع لم يضر ذلك كثيراً بالأرجنتين... نطرح سؤالاً مهماً: لم يبدو اللاعبون المتفوقون أكثر اهتزازاً في المباريات المهمة؟ وبشكل خاص، لمَ يضيعون ضربات الجزاء في تلك المباريات؟ يشرح طبيب نفسي رياضي ما نجد لاعبي كرة القدم من فئة النخبة يصولون ويجولون في المباريات العادية، يفيضون بحيوية متدفقة، ويمتلئون بثقة غير محدودة، لكن ما تلبث الأيام أن تأتي بالمفاجآت الصادمة في البطولات المهمة، فينخفض أداء هؤلاء اللاعبين الأكفاء وربما يتسببون في هزيمة فرقهم.

أسباب تُشير إليها الأبحاث النفسية التي توضح أنه في المباريات المُهمة التي تنطوي على قدر عال من التهديد والخطورة، تزداد الضغوطات على كاهل اللاعبين وتنخفض مستويات الثقة، وهو ما يجعلهم يقدمون أداء أقل من المنتظر، وخاصة عند تسديد ركلات الجزاء.

مدرب نادي ليفربول الإنجليزي خلال الكلمة التي ألقاها عقب تتويجه بأحسن مدرب في العالم العام الماضي.. قال عبارات ذات حمولة معبرة وملأى بالرسائل: «كرة القدم مجرد لعبة يستمتع بها الناس نهاية الأسبوع... لا شيء يمكن أن تضيفه غير هذا.. لن تحل مشاكل الفقراء واللاجئين.. لن توقف حروباً ولن تأتي بالديمقراطية.. نتلقى أموالاً طائلة لننسى الناس همومهم وتعاستهم لتسعين دقيقة.. ندفعهم ليصرخوا ويهتفوا حتى يهدؤوا وينفسوا عن جوفهم المضطرب... فقط نؤدي وظيفتنا.... وعلى الناس العودة لحياتهم بمجرد سماع صفارة الحكم.... فالحياة لا تتوقف على كرة جلدية مدورة...».

من حقنا الفرح والتنفيس إن فاز منتخبنا؛ لكن سنفرح أكثر إن فزنا على الفقر والجهل وعلى الظلم وعلى الاحتكار والتهميش وإن استطعنا توفير صحة وتعليم جيد. إن فزنا في هذا الأمر سيكون فوزنا فوزاً حقيقياً مثمراً مجيباً سيسعدنا للأبد. أما الكرة رغم أهميتها ففرحتنا لحظي محدود!

ربما يكون الفرق بين الفوز والهزيمة أو بين النجاح والإخفاق هو قدرتنا على السيطرة على مؤسستنا ضمن العولمة الشرسة في نهاية المطاف.

الأزمة تدار بالحد الأدنى من الخسائر

طيفور لـ«الوطن»: ٥٠ صناعياً حصلوا على المحروقات من شركة BS والتوزيع وفق الأولويات

نوار هيفا

بعد أيام من تصريح مصدر حكومي لـ«الوطن» عن تأجيل بيع المشتقات النفطية من خلال المحطات الخاصة التي استثمرتها شركة«B.S» إلى موعد غير محدد نتيجة عدم توفر ما يكفي من مواد وتبقى الأولوية في الوقت الراهن للمرافق العامة الأساسية لاستمرار عملها وتقديم خدماتها للمواطنين وللمنشآت الصناعية لضمان استمرار الإنتاج.

«الوطن» تواصلت مع عدد من الصناعيين للكشف عن سبل تأمين المحروقات واستكمال عمل منشآتهم، لتتفاوت أحوال الصناعيين بحسب حاجة المادة والقدرة على تأمينها، فوصفت الصناعية فاطمة بالوش (معمل مواد تجميلية طبيعية) التي أغلقت منشآتها الصناعية حتى إشعار آخر، من دون تسريح العمال أو حتى القدرة على صرف رواتب لهم، «نقاسي إنتاجية»، وأنها ستستغل فترة الوضع الحالي لبيع ما تبقى في مستودعاتها، واستكمال عمليات الجرد، في حين فضل الصناعي أحمد عيسى (صاحب معمل في حلب) استمرار العمل رغم كل الصعوبات وعلى رأسها ارتفاع أسعار المحروقات في السوق السوداء التي وصل فيها سعر ليتر المازوت إلى ١٤ ألف ليرة، موضحاً أن مخصصات المحروقات للمعامل متوقفة منذ أشهر.

الصناعي عاطف طيفور نفى ما يشاع عن عدم تزويد الصناعيين بالمحروقات، مؤكداً أن هناك خمسين صناعياً حتى اليوم قاموا بالتسجيل وحصلوا على المادة فعلاً حتى اليوم.

وأشار طيفور إلى أن آلية التوزيع رتبت حسب الأولويات والتي تبدأ بالأدوية، وثم الغذائيات، ليتم بعدها تزويد الصناعيين بمختلف أنواعهم، ومؤخراً طلبت غرفة صناعة دمشق وريفها من جمعية الحلويات تزويدها بأعداد الأفران التي تعاني من نقص في المادة ليصار إلى دراسة طلباتها. وأوضح طيفور أن عدم حصول بعض الصناعيين على المحروقات رغم تسجيله عبر الشركة، لا يعني عدم توفر المادة، فالأزمة تدار بالحد الأدنى من الخسائر، والتوزيع يحدد وفق الأولويات.

وكانت قد حذّرت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك الجمعة، كل منشأة أو فعالية تستجر مشتقات نفطية من السوق السوداء، ولا تبلغ عن البائع، واعتبرت المنشأة شريكاً في الاتجار غير المشروع بالمشتقات النفطية، ويطبق عليها المرسوم التشريعي رقم ٨ لعام ٢٠٢١، لتعود وتوضح عبر صفحتها على فيسبوك أن التحذير موجه للفعاليات وليس للأشخاص، وأن العقوبة تقع على من يقوم بالاتجار بالمشتقات النفطية السورية وليس المشتقات القادمة عبر الحدود فهي لا تقع تحت صلاحية الوزارة، بل تتعلق بالجمارك حسب تعبيرها.

وفي السياق سبق أن أوضحت شركة «B.S» للمشتقات النفطية، العاملة في سورية، آلية حصول الزبائن على المحروقات عبر محطاتها التي تتجهز للافتتاح قريباً.

أفران ومخابز حلويات تغلق أبوابها في دمشق وريفها.. والسبب نقص المحروقات

قلعه جي لـ«الوطن»: الأفران والمخابز الخاصة لايمكن أن تستمر في الظروف الحالية وهناك إغلاقات يومية

جلنار العلي

لم تستثن أزمة المحروقات الحاصلة خلال الفترة الحالية أي قطاع صناعي إلا وأرخت بتأثيرها سلباً على سير عمله، فبعد أن اشتكى صناعيو وبائعو الألبان والأجبان من إغلاق محالهم وتدهور أوضاعهم المادية بسبب انقطاعات الكهرباء الناتجة عن النقص الحاد في الوقود، وصل الدور إلى أفران ومخابز الحلويات، حيث أغلق العديد من الصناعيين أفرانهم في دمشق وريفها نتيجة عدم قدرتهم على الاستمرار في العمل حيث إن الاستمرارية تعني مزيداً من الخسائر المادية لهم.

بدايةً، تواصلت «الوطن» مع أحد أصحاب المخابز التي أغلقت في دمشق، والذي بيّن أنه أغلق مخبزه لعدة أسباب تتعلق بالتكلفة المرتفعة للإنتاج أولاً والتي تواصل مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك (تطنيشها)، موضحاً أنه يوجد الكثير من المشاكل المرتبطة ببيان تكلفة الأسعار وخاصة في ظل الاختلاف اليومي لأسعار المواد الداخلة بصناعة الحلويات حيث إن تاجر الجملة يرفض إعطاء فاتورة للصناعي، إضافة إلى ارتفاع أسعار المحروقات بشكل مبالغ به في السوق السوداء، ناهيك عن أن دوريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك إذا عثرت ضمن المحل على كميات مازوت غير الكميات الموزعة من شركة محروقات تعتبر الصناعي شريكاً بالاتجار بالمواد المدعومة على الرغم من أنه مستهلك لهذه المواد ولا يتاجر بها ويتم تنظيم ضبط بحقه بمخالفة شراء مادة مهربة، مشيراً إلى أن شركة محروقات خفضت الكميات الموزعة خلال الشهر الماضي إلى ٤٠ بالمئة.

شيخ كار صانعي الحلويات والمعجنات والرئيس الأسبق للجمعية الحرفية لصناعة الحلويات محمد بسام قلعجي، بيّن في تصريح لـ«الوطن» أن كل أصحاب الأفران الخاصة والورش يمرون بضائقة كبيرة، لأن شركة محروقات كانت توزع لهم في السابق كميات تكفيهم للعمل لمدة ٥ ساعات فقط باليوم، ثم اكتفت الشركة بتوزيع ما يسمح لهم بالعمل لمدة ساعتين فقط، أي إن الحرفي أصبح يعمل ٦٠ ساعة شهرياً، وهذا الحجم لا يسمح لرب العمل بإعطاء أجور لعماله أو أن يعيل أسرته الصغيرة، لافتاً إلى أن كل الأفران والمحلات الكبيرة تحولت إلى ورش صغيرة جداً تعمل بشكل يغطي حاجة السوق بالحد الأدنى.

وأشار قلعجي إلى أن شركة محروقات توزع كميات للأفران الخاصة وفق الكميات المتوافرة لديها، ولكن منذ ما يقارب الأربعة أشهر قللت كمياتها إلى النصف وإلى الربع أحياناً، ومنذ بداية الشهر الحالي لم توزع أي ليتر على الأفران سواء معامل الحلويات أو أفران الخبز الخاصة، لافتاً إلى أن سعر ليتر المازوت في السوق السوداء تجاوز الـ١٢ ألف ليرة، مبيناً أن أي صاحب مخبز خاص يرفع سعر ربطة الخبز يعرّض نفسه لضبوط تموينية لأن الخبز مادة أساسية وسعرها مقرر من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، لذا لا يتجرأ أحد على الشراء من السوق السوداء وكذلك الأمر بالنسبة للحلويات و(السمون).

واعتبر قلعجي أن الأفران والمخابز الخاصة لا يمكن أن تستمر بالظروف الحالية فأغلب أصحابها سرّحوا عمالهم وتوقّفوا عن العمل لأن رب العمل بإمكانه التحمل أسبوعاً أو أسبوعين فقط وليس بشكل دائم وخاصة أننا وصلنا إلى الذروة في أزمة المحروقات، كاشفاً عن وجود إغلاقات يومية للأفران والمخابز الخاصة، مطالباً مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك بأن تراعي مشكلة خلخلة الأسعار وعدم انتظامها وخاصة أن الحرفي يمنع من تقديم بيان تكلفة جديد إلا بعد مرور شهر ونصف من آخر بيان قدمه للمديرية.

.. وحماية المستهلك لـ«الوطن»: أجور نقل البضائع ضمن دمشق ارتفعت ٣٠ إلى ٤٠ بالمئة خلال أيام

> أكريم لـ«الوطن»: المازوت لا يشكل سوى ١٠ بالمئة من تكاليف إنتاج السلعة

رامز محفوظ

بين عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق ياسر أكريم في تصريح لـ«الوطن» أن المازوت لا يشكل سوى ١٠ بالمئة كحد أقصى من التكاليف التي تدفعها الفعاليات الاقتصادية للإنتاج لذا فإن توفره بسعر محدد سيساهم بخفض الأسعار بنسبة لا تتجاوز ١٠ بالمئة لكن في حال حصول التاجر على المادة وليس هناك استقرار بتوزيعها فإن الأسعار لن تنخفض وستنخفض حين استقرار عملية التوزيع.

واقترح أكريم أن يتم توفير مادة المازوت للفعاليات الاقتصادية في كل محطات الوقود وليس في محطة واحدة وأن يكون هناك مضخة واحدة في كل محطة وقود مخصصة للفعاليات الاقتصادية وأن تشرف وزارة التجارة الداخلية ووزارة النفط على سير عملية التوزيع، لافتاً إلى أن تحديد محطة وقود واحدة في دمشق آمر غير منطقي وغير صحيح وسيساهم بحدوث ازدحام كبير وباستمرار وجود السوق السوداء للمازوت، مضيفاً إنهم كفعاليات اقتصادية مع تحرير أسعار الطاقة.

وعن الأسعار لفت إلى أنها عبارة عن منظومة متشابكة ومن أجل تحديد السعر والحصول على سعر منطقي يجب حلحلة كل العقد القائمة، موضحاً أن النفط يعتبر أحد أهم أسباب ارتفاع الأسعار في السوق لذا يجب تنظيم عملية توزيع المازوت وهذا الأمر يحتاج لحدود شهر ومن ثم يجب تنظيم سعر الطاقة الكهربائية والضرائب والرسوم الجمركية إضافة لسلاسة عملية الاستيراد من دون المنصة.

وختم بالقول إنه بعد صدور قرار توفير المازوت للفعاليات الاقتصادية بسعر ٥٤٠٠ ليرة للبتر الواحد بقي فقط حسن إدارة توزيع المادة لهذه الفعاليات وتوفيرها بالكميات التي يحتاجها الصناعي أو التاجر.

بدوره بين نائب رئيس جمعية حماية المستهلك في دمشق وريفها ماهر الأزعط لـ«الوطن» أن أجور نقل البضائع ضمن محافظة دمشق ارتفعت خلال الأيام القليلة الماضية بنسبة تتراوح بين ٣٠ و٤٠ بالمئة في ظل الشح الواضح بتوفر مادة المازوت ووصول أسعارها في السوق السوداء لأرقام فلكية الأمر الذي ساهم بارتفاع أسعار البضائع خلال اليومين الماضيين.

وأضاف إنه حتى نقل البضائع بين المحافظات انخفض كذلك خلال اليومين الماضيين وباتت حركة النقل قليلة وهذا الأمر لم يحدث من قبل، متمنياً تأمين مادة المازوت والبدء بتوزيعها للفعاليات الاقتصادية بالسرعة القصوى وعدم التأخر في ذلك.

تطورات في دعم الصادرات وانتعاش واضح

فياض لـ«الوطن»: الصادرات السورية تشهد ارتفاعاً ملحوظاً ومعظم المشكلات التي تواجهنا بسبب العقوبات

هناء غانم

أكد مدير هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات ثائر فياض أن المرحلة الراهنة تشهد انتعاشاً اقتصادياً لجهة الصادرات مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، مؤكداً في حديثه لـ«الوطن» أن الصادرات السورية اليوم تشهد ارتفاعاً ملحوظاً وضرورة التركيز على التصدير باعتباره المورد الأساسي للقطع الأجنبي وفتح أسواق جديدة غير الأسواق التقليدية لتصدير الفائض منها مبيناً أن الحكومة تولي أهمية كبيرة لموضوع التصدير وإن الإجراءات التي قامت بها وزارة الاقتصاد لجهة متابعة كل ما يتعلق بالتصدير وحل جميع الصعوبات والمشاكل التي تواجه المصدرين لتخفيف فاتورة التصدير عليهم ودراستها ورفعها إلى اللجنة الاقتصادية تؤكد أهمية ذلك إضافة إلى أنه لدينا العديد من البرامج لتخفيف الكلف على المصدرين وإعطاء المصدر حقه.

وذكر مدير عام الهيئة أن الكميات المصدرة بالعام الماضي فيما يتعلق ببرنامج حوافز التصدير كانت ٦/ مليارات ليرة سورية واليوم بفضل دعم هذه البرامج وزيادتها لتصل إلى نحو ٥ برامج منها برنامج الحمضيات وبرنامج البندورة والخيار وبرنامج الصناعيين من ٦/١ إلى ١٢/٣١ وبرنامج حوافز التصدير من المتوقع أن يصل المبلغ اليوم إلى ١٠ مليارات كدعم لحوافز التصدير.

وأكد فياض أن موسم الحمضيات في موضع اهتمام كل الجهات العامة والخاصة، وخاصة بعد زيارة رئيس مجلس الوزراء والوزراء المعنيين إلى المحافظة والاجتماع مع المنتجين والمصدرين والاطلاع على الصعوبات والمعوقات وبناء عليه تم تحديد دور كل جهة في تسويق هذا الموسم وبناء عليه صدر عن وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية قرار بتخفيض الأسعار التأشيرية من ٨٠٠٠ دولار للطن الواحد إلى ٢٠٠٠ دولار، كما صدر عن وزير الاقتصاد وبعد موافقة اللجنة الاقتصادية قرار بتقديم دعم بنسبة ٢٥٪ من كلف الشحن خلال فترة الذروة ما بين ٢٠٢٢/١/١ وحتى ٢٠٢٣/٢/٢٨ و١٠٪ من ٢٠٢٢/٣/١ حتى ٢٠٢٣/٥/٣٠، كما صدر قرار بتشكيل لجنة التدخل السريع للعملية التصديرية بناء على موافقة اللجنة الاقتصادية ممثلة في كل الجهات العامة والخاصة المعنية بعملية التصدير ومهمتها تلقي طلبات المصدرين ودراسة كل المشاكل والصعوبات التي تعترض العملية التصديرية وإيجاد الحلول والمقترحات اللازمة لذلك، لافتاً إلى أنه من صلاحية اللجنة مخاطبة كل الجهات ذات العلاقة المباشرة لتذليل الصعوبات والعقبات التي تواجه عملية التصدير وبالنسبة لموسم ٢٠٢١ -٢٠٢٢/، إن الهيئة بدأت بدراسة كل الطلبات المقدمة إليها وتقوم حالياً بصرف المبالغ المستحقة لأصحابها قبل نهاية العام الحالي كحد أقصى، مشيراً إلى أن الصادرات السورية متنوعة من أهمها الخضار والفواكه والعديد من المواد الصناعية، الكهربائية والكيميائية، والأدوية البيطرية وغيرها.

وحول الدور المنوط بالهيئة، قال فياض: إن إستراتيجية الوزارة ممثلة في الهيئة تنطلق من دراسة الكميات المتوفرة في الأسواق والتركيز على دعم تصدير الفائض منها وإطلاق البرامج اللازمة لتذليل العقبات وتخفيض كلف التصدير لتتمكن البضائع السورية من الولوج إلى الأسواق الخارجية والمنافسة فيها من حيث الأسعار، مشيراً إلى أن معظم المشاكل التي تواجهنا اليوم هي خارجية نتيجة العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية، مبيناً أن أسطول النقل السوري كان أكبر أسطول بالشرق الأوسط واليوم لا يعمل إلا داخل الأراضي السورية، لافتاً إلى أننا نعمل اليوم على استعادة مكان المنتج السوري بالأسواق الخارجية.

وأضاف: يتم العمل حالياً على التفاوض مع الدول الصديقة لإقامة معارض بيع مباشر للمنتجات السورية وإعطاء قروض ميسرة لمراكز الفرز والتوضيب إضافة إلى التعاون مع الاتحادات لإيجاد وسيلة لتسهيل عملية التصدير إلى روسيا أو غيرها من الجهات لاختصار الوقت والكلف التي تواجه عمليات التصدير وتم تكليف مصرف سورية المركزي إيجاد طريقة للحوالات المصرفية بين سورية وروسيا.

وبين فياض أن هناك إجراءات يتم العمل عليها لفتح أسواق تصديرية لفائض البضائع والسلع المنتجة محلياً إضافة إلى دعم الحصول على شهادات الجودة العالمية الخاصة بالتصدير وتأمين وحدات الخزن والتبريد لكل المنتجات المعدة للتصدير ومنح التسهيلات اللازمة للاستثمار في هذا المجال كذلك توجيه كل المخابر للإسراع بإصدار نتائج العينات المرسلة لها من البضائع للتصدير ومنح قروض ميسرة لمراكز الفرز والتوضيب التي تحقق الاشتراطات العالمية في الفرز والتوضيب.

كما تم وضع آلية مناسبة لتفتيش البضائع بحيث لا تؤدي إلى تلف في البضائع المعدة للتصدير والتوسع بإقامة معارض للبيع المباشر للمنتجات السورية في الدول الصديقة واستكمال إجراءات تأمين سفينة نقل للتخفيف من ارتفاع كلف شحن المنتجات المصدرة إضافة إلى إطلاق برنامج خاص بدعم الصادرات السورية للمواد الصناعية والزراعية إلى روسيا لمدة ٦ أشهر.